UN LIBRARY
OCT 2 '75
UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL

A/C.5/SR.1700
1 October 1975
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الخامسة

محضر موجز مؤقت للجلسة السبعمائة بعد الألف

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الخميس ٢٥ ايلول/سبتمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس :	السيد توماس	ترينيداد وتوباغو
المقرر :	السيد ابو الفيط	مصر
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية	السيد مسيلي	

المحتويات :

تنظيم العمل

(يتبع)

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة ، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services
Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٥ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

المحتويات (تابع)

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩

المناقشة العامة

تنظيم العمل

الرئيس : قال انه يعتزم أن يقدم في أوائل تشرين الأول/اكتوبر نصا منقحا للوثيقة A/C.5/L.1225 يتضمن التغييرات التي أوصت بها اللجنة في جلستها السابقة ويكون مرجعا للوثائق الاضافية التي ستكون قد صدرت في ذلك الحين .

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ (A/10006 و Add.1 ، A/10003) .

المناقشة العامة

الرئيس : دعا الأمين العام الى افتتاح المناقشة العامة حول الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٩ .

الأمين العام : ألقى بيانا* .

الرئيس : قال ان الأمين العام أثار عددا من المسائل بالغ الأهمية لسير العمل بالأمم المتحدة على الوجه الصحيح . وأضاف قائلا ان برنامج عمل اللجنة يتضمن المسائل التي أثارها الأمين العام في الجزء الأول من بيانه ؛ وبالرغم من أن مسألة الحالة المالية العامة للمنظمة ليست واردة على وجه التحديد في برنامج العمل ، فانها تتصل من الناحية العملية بشكل أو بآخر بكل بند من بنود جدول الأعمال . وأعرب عن ثقته بأن المقترحات المقدمة من الأمين العام ستكون من بين

---

* سيصدر النصان الكاملان لبياني الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية بوصفهما الوثيقتين A/C.5/1685 و A/C.5/1686 على التوالي .

المقترحات التي ستبدى الوفود ملاحظاتها عليها أثناء المناقشة العامة بأمل احراز بعض التقدم نحو حل مقبول .

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : ألقى بيانا *.

الرئيس : اقترح اصدار البيانين اللذين ألقاهما الأمين العام ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كوثيقتين من وثائق اللجنة .

وقد تقرر ذلك .

السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال ان حكومته ستدرس بعناية المسائل الهامة التي أثارها الأمين العام في بيانه . ثم تحدث عن الوثائق المعروضة على اللجنة فقال ان التحليل الأولي للميزانية الذي قدمه الأمين العام ردا على النقد الموجه الى نوعية المعلومات الواردة في الميزانية البرنامجية الأولى هو تحليل جدير بالثناء ، ولكنه أعرب عن انزعاجه من اشتمال الميزانية على سبعة مجلدات .

وأضاف قائلا ان وفده لا يختلف مع اللجنة الاستشارية في أي من ملاحظاتها على تحليل الميزانية وعلى المنهج الذي اتبعه الأمين العام في هذا التحليل ، ولكنه سيضيف نقطتين .

ففيما يتعلق بأسلوب تحليل زيادة التكاليف في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ عن فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، أوضحت اللجنة الاستشارية أن الأمين العام قد قيد حساب التكاليف الكاملة لكافة الوظائف الجديدة المعتمدة في ميزانية فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ضمن تكاليف ابقاء مخصصات للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ على معدلات عام ١٩٧٥ ، على الرغم من أن ٥٠ في المائة من الوظائف الجديدة لم تشغل في فترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، واقترحت تقييد حساب التكاليف الاضافية الناشئة في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ عن ارتفاع نسبة شغل هذه الوظائف — ٩٥ في المائة — في بند نمو البرنامج بالقيمة الحقيقية . وقال ان المنهج الذي اتبعه الأمين العام منهج مضلل بدرجة خطيرة لأنه يحجب قدرا كبيرا من النمو الحقيقي يجب كشفه للجنة الخامسة . ويرد الحساب الصحيح للنمو بالقيمة الحقيقية في الفقرة ١٩ من تقرير اللجنة الاستشارية

(السيد ستيوارت ، المملكة المتحدة)

(A/10008) تحت المنهج باء . وقال انه اذا كان ممثل الأمين العام يوافق على الملاحظات سالفة الذكر ، فان وفده يأمل أن يطالب تقرير اللجنة الخامسة الأمين العام بتعديل منهجه مستقبلا :

واستطرد قائلا ان النقطة الثانية تتصل بالنفقات العامة للمشاريع التنفيذية . فبالرغم من وفرة الجداول التحليلية الواردة في الميزانية الحالية فانه لا يزال من المستحيل الوقوف على ماينفق ، بابا بابا ، على النفقات العامة ، اذ على حين أن المرفق السادس للتصدير يحدد عنصر الدعم الادارى فانه لا يحدد عنصر الدعم التقني لتلك النفقات . وفي الوقت الذى قوزنت فيه القيمة المقدرة للمشاريع المطلوب تنفيذها في فترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ في كافة أبواب الميزانية مع قيمة المشاريع الواجب تنفيذها في فترة السنتين الحالية ، وقدمت اقتراحات بشأن انشاء وظائف جديدة فان أى باب من أبواب الميزانية ، حتى الباب الخامس بمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي حيث ينطوى ذلك الأمر على أهمية بالغة ، لا يرد منه تحليل واضح لتكاليف تنفيذ المشاريع ، والموارد المرصودة لتنفيذها من الميزانية العادية ومن المصادر الخارجة عن الميزانية ومقدار الموارد الجديدة المقترح تكريسها لهذا الغرض مشفوعة بمبررات ذلك . وأعرب عن أمل وفده في أن تراعى الاقتراحات التي سترد من منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي في وقت لاحق من الدورة بشأن الميزانية المنقحة الحاجة الى توافر تلك المعلومات .

واستطرد قائلا انه بالنظر الى أن وفده يتصور أن الأمين العام سيقدم في وقت لاحق من الدورة افتراضات تتسم بمزيد من الواقعية بشأن سعر صرف الدولار الأمريكي وغيره من العملات المطلوبة للميزانية ، فان وفده يبدى تحفظه على تلك الافتراضات وعلى الافتراضات المتصلة بمعدلات التضخم في عامي ١٩٧٦ و ١٩٧٧ .

ثم تحدث عن الخطة المتوسطة الأجل وعن تقرير الفريق العامل المعني بأجهزة اعداد برامج وميزانيات الأمم المتحدة (A/10117) فأشار الى أن وفده كان يرى دائما ان الخطة هي من اختصاص المجلس الاقتصادى والاجتماعي في المقام الأول . وقال ان الفريق العامل كان حكيما اذ خلص الى عدم اتصال المشاكل الهيكلية بوضع الميزانيات ، وهو مايسير على مايرام ، وانما باعداد البرامج . ونظرا الى أوجه الاتفاق الكبيرة بين تقرير الفريق العامل وتقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة (E/AC.62/9) عما ينبغي القيام به بشأن أجهزة اعداد برامج

السيد ستيوارت ، المملكة المتحدة)

وميزانيات الأمم المتحدة فانه اقترح أن يسترعي تقرير اللجنة الخاصة المعنية باعادة هيكلة القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الأمم المتحدة الى تقرير الفريق العامل ؛ كما ينبغي على التقرير أن يقترح أن تنظر اللجنة الخاصة الجديدة في اعتماد توصيات الفريق العامل كعمل مؤقت ، مع مراعاة آراء المجلس الاقتصادي الاجتماعي واللجنة الثانية في هذا الموضوع .

السيد ماجولي (ايطاليا) : لاحظ أن اللجنة كانت قد ووجهت ، أثناء مناقشتها لميزانية فترة السنتين الأولى ، التي تشمل الفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، بتقديرات يبلغ ٠٠٠ ٤٤٠ ٥١٣ دولار ، بزيادة قدرها ١٩ في المائة عن تقدير السنتين السابقتين . بيد أنه منذ ذلك الحين تغيرت القيمة الحقيقية للتقديرات تغيرا كبيرا ، ووافقت الجمعية العامة في القرار ٣٣٥٩ (د — ٢٩) على اعتمادات تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٠٣٣ ٦٠٦ دولار . ومعروض على الآن على اللجنة ميزانية برنامجية مقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦ — ١٩٧٧ يبلغ مجموع تقديرات نفقاتها ٧٣٧ مليون دولار . واذا أخذنا في الحسبان دخلا يقدر بمبلغ ٠٠٠ ٥٤٢ ١١٦ دولار ، تبين لنا أنه سيتعين على الدول الأعضاء أن تتحمل عبئا صافيا يبلغ زهاء ٦٢٠ مليون دولار . وفضلا عن ذلك ، فان اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية كانت قد اقترحت في تقريرها الأول عن الميزانية (A/10008) تخفيض التقديرات المقدمة من الأمين العام بمبلغ قدره ١٥٫٧ مليون دولار . ولكن رئيس اللجنة قد أكد لنا أنه سيتعين تجاوز هذا التقدير لسببين : أولهما حساب سعر صرف الدولار بمبلغ ٢٫١٠ فرنكا سويسريا بالنسبة للنفقات التي تتحملها المنظمة في الخارج ، على حين ان سعر الصرف الحالي أقل من ذلك وليس من المؤكد بلوغ السعر المتنبأ به ؛ وثانيهما ، النفقات المختلفة المتنبأ بها ، بما في ذلك نفقات الدورة التالية لمؤتمر قانون البحار ، اللازمة لتنفيذ المقررات المتخذة من قبل هيئات الأمم المتحدة والتي من المرجح أن تصدق عليها الجمعية العامة في دورتها الحالية ، والقرارات الجديدة التي ستتخذ أثناء الأشهر الثلاثة القادمة .

واستطرد قائلا انه اذا ما نحيت تفاصيل المنهج جانبا ، تصبح أهم نقطة تهم دافعي الضرائب هي مقدار الزيادة التي سيتعين عليهم دفعها للأمم المتحدة في السنتين القادمتين بالمقارنة مع فترة السنتين الحالية . ذلك أن مبلغ ٠٠٠ ٤٦٣ ٦٢٠ دولار يزيد ٠٠٠ ٩٤٩ ١١٤ دولار عن المبلغ الصافي البالغ ٠٠٠ ٥١٤ ٥٠٥ دولار الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

٣٣٥٩ (د - ٢٩) ، أو يزيد ، بعبارة أخرى ، بنسبة قدرها ٢٢ر٧ في المائة . وقد أوضحت الميزانية البرنامجية المقترحة في أكثر من موضع أن الزيادة ترجع أساسا الى التضخم وأن نسبة النمو الحقيقي لا تتجاوز ٥ر٣ في المائة . وهذا ليس بالمزاء الكبير ، فمعظم الدول الأعضاء - باستثناء قلة منها قد يعاد تقييم عملاتها بالنسبة للدولار - ستضطر الى تخصيص مبالغ أكبر لتسديد ما لديها من مستحقات للأمم المتحدة . ولذا سيتعين على هذه الدول أن تحمل مواطنيها أعباء مالية أثقل ، مما سيؤدى الى مزيد من الاسهام في التضخم . وعلى أى الأحوال ، فسواء أخذت في الحسبان "الزيادة المالية" البالغة ٢٢ر٧ في المائة أو نسبة "النمو الحقيقي" البالغة ٥ر٣ في المائة ، فمن الضرورى أن يوضع في الاعتبار تدهور الأحوال الاقتصادية لمعظم البلدان خلال العامين الماضيين ، وأنه ينبغي ايلاء المزيد من الاهتمام للطريقة التي تنفق بها النقود . وتمس الحاجة الآن أكثر من أى وقت مضى الى تنظيم الجهاز الادارى بما يخدم الكفاءة والاقتصاد .

ومضى يقول انه يتضح من الشكل ، في التقرير الأول للجنة الاستشارية أن نسبة تبلغ ٤ر٥ في المائة من الميزانية تكرس للأنشطة السياسية وأنشطة صيانة السلم ، بينما خصصت أعلى نسبة مئوية ، وقدرها ٧ر٣٥ في المائة ، للخدمات المشتركة ، مثل الادارة ، وخدمات المؤتمرات والخدمات العامة . ولاحظ في هذا الصدد أن الميزانية تقع في سبعة مجلدات ؛ وتساءل عما اذا كان من الضرورى فعلا أن تكون بهذا الطول ، وتساءل عن عدد الوفود التي كانت ستؤيد ذلك الحجم الهائل لو طلب اليها ابداء رأيها في هذا الشأن .

وأضاف قائلا ان أحد الشواغل الرئيسية في اعداد الميزانية كان بيان مدى الزيادة التي ترجع الى ما حدث حتى الآن من تقلب في أسعار العملات من تضخم والى مقدار الزيادة اللازمة لمجابهة الآثار المتوقعة لزيادة التضخم في السنوات الثلاث القادمة . وأعرب عن تشككه وفده في اقرار تلك الممارسة . وقال انه كان من الممكن ، على أى الأحوال تناول تفسيرات الزيادة بصورة مرضية في التصدير وفي المرفقات . ولكن بدلا من ذلك ، امتدت هذه التفسيرات لتشمل كافة الأبواب والبرامج ، الأمر الذى أسفر عن تكرار البيانات والاسراف في استخدام الورق ، على الرغم من أنه كان ينبغي بذل كل جهد ممكن لتكريس كل دولار لأنشطة موضوعية .

واستطرد قائلا انه في الوقت نفسه ، وبالرغم من وفرة المعلومات فقد أغفل ذكر رقم كان يمكن

أن يكون بالغ الأهمية . ذلك انه استجابة لطلب تقدمت به اللجنة الخامسة في العام السابق ، ذكرت للمرة الأولى الموارد الخارجة عن الميزانية . ولكن في نهاية المرفق السادس للتصدير ، لا يشكل مجموع الأموال الآتية من مصادر خارج الميزانية (٠٠٠ ٦٥٧ ٨٠ دولار) الا نصف الصورة فقط ، نظرا الى أنه يغطي المدفوعات العامة ولا يغطي تكاليف المشاريع . وقد كان من الأهمية بمكان معرفة الموارد المالية المتاحة للأمين العام للسنتين التاليتين .

وقال انه يحتفظ بملاحظات وفده على مختلف أبواب الميزانية المقترحة ريثما يحين وقت مناقشتها ، وأن وفده لم يكن ليفوته أن يلاحظ لدى نظرته الشاملة الأولى للميزانية المقترحة أنها تتضمن ٨٢٦ طلبا بانشاء وظائف جديدة ، وذلك بزيادة قدرها ٨ر٦ في المائة عن مجموع عدد الوظائف التي ووفق عليها لفترة السنتين ١٩٧٤ — ١٩٧٥ . وأضاف قائلا ان هناك طلبات أخرى للحصول على مساعدة مؤقتة ، وخبراء استشاريين ، ومجموعات الخبراء ولترفيع ٦٣ موظفا . وقد كان من العسير دائما التوفيق بين الأرقام المختلفة التي تشير الى أعداد الموظفين : فالمرفق الرابع للمقدمة يشير الى أن ٤١٢ ١٠ وظيفة تمول من الميزانية العادية بينما تمول ٥١٣ ١ وظيفة من مصادر خارجة عن الميزانية . ومن جهة أخرى فان الفرع المعنون " تكوين الأمانة العامة " في الفصل السادس من تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/10001) ذكر أنه بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ كانت الأمانة العامة للأمم المتحدة تضم ٠٩٢ ١٥ من الموظفين الذين يشغلون مناصب دائمة أو مؤقتة لمدة عام أو أكثر ، من بينهم ٦٣٦ ١٢ من الموظفين العاديين و ٣٥٦ ٢ من موظفي المشروعات . ويدعو الحجم المتزايد باستمرار لهذه البيروقراطية الى التفكير لا سيما في الوقت الذي تحاول فيه المؤسسات العامة والخاصة مواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية عن طريق فصل الآلاف من العمال أو اللجوء الى تدابير تقشفية أخرى . ولا يمكن أن تقاس تكاليف الزيادة المستمرة في عدد الموظفين بمعيار طالي فقط اذ أنه كلما زاد عدد المستخدمين كلما ازداد البطء في سير المنظمة . ولذا يجب انعام النظر بدقة في الطلبات لزيادة حجم الوحدات الموجودة أو لانشاء ادارات جديدة . وينبغي أن تكون اعادة التقويم واعادة توزيع الموارد عملية مستمرة كما أن تحديد الأهداف بصورة واضحة وعلاقتها بالموارد المتاحة من الأمور ذات الأهمية القصوى . ولهذا فانه يجب على الأمانة العامة ألا تتردد في تحمل مسؤوليتها لجعل الهيئات الرئيسية في المنظمة تعي تماما النتائج المالية

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

لمقرراتها ، ولا سيما بلفت أنظارها الى البيانات الخاصة بالآثار المالية . ويجب التزام الحرص في استخدام الموارد المالية النادرة التي تحت تصرف المنظمة لمساعدة الأمم المعوزة مع العمل على كبح جماح أى مطامح خاصة لمديرى البرامج ، والتقييم الدقيق للنسبة بين المدخلات والمخرجات .

وأردف يقول ان وفده يتفق مع الأمين العام والمفتشين واللجنة الاستشارية على أن أساس الخطة هو تحديد المعدل الشامل للنمو ، ولهذا فانه يتساءل عما اذا كان ينبغي اعادة النظر في الدورة الحالية للخطة ، وأعرب عن شكه في الحكمة من أن تضم الى الخطة المتوسطة الأجل خطة السنتين التي سبق وأن شطتها الميزانية البرنامجية للسنتين . وقال ان خطة الدوران يجب أن تتضمن ثلاث دورات كل منها سنتان : السنتان الأوليان ميزانية برنامجية ، والثانيتان خطة ، والأخيرتان خطة مؤقتة . ومضى يقول ان هذا سيعبر عن النمط الذى اقترح في الفقرة ٧ من التقرير الثاني للجنة الأربعة عشر (A/6343) . وسيكون على الأمين العام في اعداد الخطة المؤقتة لفترة السنتين الثالثة أن يلجأ الى التصور الى حد ما ، ولكن النتيجة يمكن أن تتيح مبادئ توجيهية مفيدة عن الأساس الذى يمكن أن يقوم عليه الحوار مع أجهزة تقرير السياسة ، وبالاضافة الى هذا وفيما يتعلق بالمشكلة المشار اليها في الفقرة ٧٨ من التقرير الأول للجنة الاستشارية ، فانه يبدو أن الفلسفة الواقعية تشير بأن يكون معدل النمو المخطط له معادلا لنصف مايمكن توقعه من القرارات البرنامجية المقبلة للأجهزة الحكومية الدولية . ويمكن أن يضاف النصف الآخر عندما تتخذ القرارات بالفعل .

وتساءل وهو يشير الى الاستعراض للآلية التي تتناول البرامج والميزانيات عما اذا كان من الممكن النظر في تقرير الفريق العامل المختص بذلك الموضوع (A/10117) منفصلا عن تقرير فريق الخبراء المعني بهيكل منظومة الأمم المتحدة (E/A.C.62/9) الذى يشمل نفس المجال في الفرع المتعلق بالتخطيط ، والبرمجة واعداد الميزانية . وربما يكون أحد الاجراءات التي يمكن اتباعها احالة الوثيقتين الى اللجنة الخاصة المعنية باعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في منظومة الأمم المتحدة . ومضى يقول أن النظر المشترك للفريق العامل وفريق الخبراء في التوصيات سيؤدى الى تجنب خطر التضارب أو الازدواجية في الجهود ، ولكن وفده يوافق على حقيقة أنه لا يجب أن يحول اجراء المزيد من الدراسة التفصيلية للاصلاحات الممكنة دون اتخاذ بعض التدابير العملية التي

(السيد ماجولي ، ايطاليا)

تستهدف تأمين اجراءات التمويل الفعالة التي تسير على هدى توصيات الفريق العامل والتي لا تقتضي اتخاذ قرارات كبرى .

وأشار الى بيان الأمين العام فيما يتعلق بالحالة المالية للأمم المتحدة فقال ان ايطاليا قد أعربت عن رغبتها في العمل على تخفيف الصعوبات المالية التي تواجهها الأمم المتحدة بتقديم تبرع طوعي ، وانه يأمل أن تجد البلدان الأخرى التي لم تقدم تبرعات مماثلة أن بامكانها أن تفعل ذلك .

وفي ختام كلمته أكد أن هناك حاجة الى تبسيط الاجراءات وتأمين الرقابة الحازمة على الانفاق ، وأن يوضع في الاعتبار عند مناقشة الميزانية المقترحة الترابط بين جميع أمم العالم ، مع مراعاة الحقائق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للعصر الذى نعيش فيه .

ورفعت الجلسة في تمام الساعة ١٢ ظهرا